# المسؤولية الجنائية الناتجة عن تمكين غير السعودي من ممارسة التجارة بدون تصريح

**الباحث/ مشعل محماس الحارثي**

**باحث دكتوراه بقسم الأنظمة- كلية الأنظمة والدراسات القضائية**

**الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**

(ISSN: 2537 - 0758)

# المسؤولية الجنائية الناتجة عن تمكين غير السعودي من ممارسة التجارة بدون تصريح

الباحث/ مشعل محماس الحارثي

**الملخص**:

التستر التجاري: هو تمكين شخص من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه الشخصي أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته.

ويقع التستر التجاري على أربعة صور، الأولى: قيام شخص سواء كان مواطن سعودي أو مستثمر أجنبي في إنشاء أي نشاط تجاري في السعودية لحسابه الشخصي دون أن يحصل على ترخيص لقيامة بهذا النشاط، وبالتالي يستطيع أي شخص غير سعودي من استخدام هذا الترخيص أو اسمه التجاري.

والثانية: قيام شخص غير سعودي بالقيام بنشاط تجاري في المملكة أياً كان نوعه على حسابه الشخصي، وهذا النشاط غير مرخص ومصرح بالقيام به، ولكنه يقوم بذلك عن طريق تمكين المستثمر الأجنبي أو المواطن السعودي له، والصورة الثالثة: قيام شركة أو منشأه بإعطاء الحق للشخص الغير سعودي بالتصرف في المنشأة بشكل مطلق وبطريقة غير قانونية وغير معتمدة، تمكن الشخص الغير سعودي بالتصرف في هذه المنشأة وإعطاءه بعض الصلاحيات لا يتمتع بها إلا المالك أو شركاءه، أما الصورة الرابعة: فتتمثل في أن يتم استخدام حساب بنكي مختلف عن الحساب الخاص بالشركة أو المؤسسة التي تستخدمه في نشاطها التجاري، وتكمن مخاطر المستترة فى استنزاف عنصرين ينعكسان آثارهما على الاقتصاد الوطني وهما رأس المال والعمل

مما يترتب عليه العديد من المخاطر تتمثل فى استنزاف عنصرين ينعكسان آثارهما على الاقتصاد الوطني وهما رأس المال والعمل، ومن ثم لابد من أن تتكاتف جهود الدولة والمواطنين للقضاء على هذه الظاهرة، وعدم الاعتماد على طرف دون الآخر، الأمر الذي دفع المنظم السعودي الى التدخل بتجريم تلك الظاهرة للحد منها.

## Criminal liability resulting from enabling a non-Saudi Practicing trade without a permit

Commercial concealment: It is enabling a person to invest or practice a commercial activity for his own account or in partnership with others who are prohibited from practicing it or whom the foreign capital investment system or other laws and instructions do not allow him to practice.

Commercial concealment occurs in four forms. The first is when a person, whether a Saudi citizen or a foreign investor, establishes any commercial activity in Saudi Arabia for his personal account without obtaining a license to carry out this activity, and thus any non-Saudi person is able to use this license or his trade name.

The second: A non-Saudi person carries out a commercial activity in the Kingdom, whatever its type, at his personal expense. This activity is not licensed or authorized to carry out, but he does so by enabling the foreign investor or Saudi citizen to do so. The third form: A company or establishment grants the right to a third party. A Saudi person can dispose of the facility absolutely, in an illegal and unapproved manner, enabling the non-Saudi person to dispose of this facility and giving him some powers that only the owner or his partners have.

As for the fourth form: it is that a different bank account is used than the account of the company or institution that uses it in its commercial activity, and the hidden risks lie in the depletion of two elements whose effects are reflected in the national economy, which are capital an, Which results in many risks, represented by the depletion of two elements whose effects are reflected in the national economy, which are capital and labour. Therefore, the efforts of the state and citizens must be united to eliminate this phenomenon, and not rely on one party over the other, which prompted the Saudi regulator to intervene by criminalizing this phenomenon. phenomenon to reduce it.

(ISSN: 2537 - 0758)

## المقدمة

**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين وبعد:-**

لاشك في أن المملكة العربية السعودية تعيش عصر ازدهار في المجال الاقتصادي، وأن الاقتصاد يعتبر عصب الحياة والمحرك الرئيسي لنمو المجتمع ومن يلاحظ ما أتت به رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حيث تنصب على الاقتصاد والتنمية البشرية، وبالاستثمار الصحيح الذي يحارب كافة المظاهر السلبية التي كان ولا يزال يعاني منها المجتمع، وعلى الرغم من أن وزارة التجارة تسعى الى توعية المواطن بأضرار التستر على الوطن اقتصاديا وأمنيا و اجتماعيا عن طريق الندوات، والتشهير بالمتستر والمتستر عليه فالصحف المحلية ليكون رادعا له ولغيرة من ضعاف النفوس الذين يسعون الى الثراء غير المشروع ولما يترتب على هذه الظاهرة من جرائم تمس بأمن المجتمع ونموه واستقراره، وإن جريمة التستر التجاري هي من أبرز الجرائم في المجتمع السعودي ومن أكثرها اضرارا حيث أنها تستنزف الاقتصاد الوطني ولها اثار سلبية وخطيرة، حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بجرائم غسل الأموال، وقد أتاح التستر التجاري لبعض الوافدين ممارسة أنشطة تجارية لحسابهم الخاص بصورة غير مشروعة أو بالاشتراك مع غيرهم وهذا دون شك سلوك غير نظامي يعرض مرتكبة للعقوبات، ولقد تصدت المملكة العربية السعودية لهذه الظاهرة وعنيت حكومة المملكة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظة الله وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حفظه الله قائد الرؤية في الحد من هذه الظاهرة بإصدار نظام التستر الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ.

ومن خلال هذه القراءة الموجزة نجد أن النظام الصادر (نظام مكافحة التستر) الجديد هو الأفضل حتى الان، ويقدم حلولا أكثر فعالية لجريمة التستر، ويضع إطارا واضحا يرسم جميع العلاقات النظامية بين الأطراف كافة، سأتناول في هذا البحث بيان ماهية التستر التجاري واركان جريمة التستر والاثار السلبية لجريمة التستر والحد منها وأيضا العقوبات المقررة لهذه الجريمة وأخص البحث في الفعل المجرم من نظام مكافحة التستر المادة الثالثة الفقرة (أ) وهي تمكين الغير سعودي في مزاولة التجارة بغير تصريح كون هذا الفعل هو الأكثر انتشارا.

### أ- مشكلة الدراسة:-

أن جريمة التستر التجاري تساهم بشكل كبير في عدم وجود فرص عمل للمواطنين واستنزاف رؤوس الأموال وتنامي حجم العمالة المخالفة، مما يؤثر في زيادة مستوى

الجريمة، وأضافه أن التستر التجاري يساهم بدرجة كبيرة سلباً على تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية في المملكة، ويشوه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها مؤشرات النمو الاقتصادي ومعدلات التوظيف، وله تأثير سلبي بالغ على فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد؛ حيث أن أغلب الأرباح الناجمة عن التستر تحول إلى خارج المملكة، كما يؤدي إلى إضعاف الكفاءة الاقتصادية، والإخلال بتوزيع الموارد، ويساهم في زيادة حالات الغش التجاري، كما يؤدي إلى تزايد أعداد العمالة الوافدة ومزاحمة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، واحتكار بعض الأنشطة التجارية، إضافة إلى زيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية والصحية والتعليمية، فضلاً عن التأثيرات الأخرى اجتماعياً وأمنياً لذلك تعد جريمة التستر التجاري من الجرائم التي تضر اقتصاد الدولة ومواطنيها ولهذا لابد من طرح تساؤل رئيسي:

**ماهي جريمة التستر التجاري والعقوبات المقررة لها وكيفية الحد منها؟**

**ب- تساؤلات الدراسة**:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لابد من الإجابة على الأسئلة الفرعية:

١- ما مفهوم التستر التجاري؟

٢- ماهي أركان التستر التجاري؟

٣- ماهي الأثار السلبية الناتجة عن التستر التجاري؟

٤- ماهي العقوبات المقررة لجريمة التستر التجاري بالمملكة العربية السعودية؟

**ت- أهداف البحث**:

**يهدف البحث الى مجموعة من أبرز النقاط أهمها:**

١- التعرف على جريمة التستر التجاري.

٢- التعرف على أركان التستر التجاري.

٣- معرفة ماهي الاثار السلبية الناتجة عن التستر التجاري

٤- معرفة ماهي العقوبات المقررة لجريمة التستر التجاري فالمملكة العربية السعودية.

**ث- أهمية البحث**:

**الأهمية النظرية (العلمية)**

تسهم هذه الدراسة في تناول الجوانب النظرية لجريمة التستر التجاري وبيان مفهومه وتحديد العقوبات المقررة لمرتكبها وأيضا بيان النتائج والتوصيات التي توصلت إليها

(ISSN: 2537 - 0758)

**الأهمية التطبيقية (العملية)**

تظهر الأهمية العملية في هذه الدراسة لاستيعاب هذا النوع من الجرائم الاقتصادية والحد منها دخل المجتمع والتقليل من اثارها وزيادة الوعي لدى اصحاب التجارة والسلطات المختصة في تلك الجرائم.

**ج- منهج البحث**:

اتخذت (المنهج الوصفي التحليلي) من خلال عرض النصوص القانونية ثم تحليلها للوصول لملائمته وطبيعة موضوع البحث.

**ح- خطة البحث**.

قمت بتقسيم البحث الى عدة مطالب على النحو التالي:

**المطلب الأول: ماهية التستر التجاري.**

الفرع الأول: التعريف بجريمة التستر التجاري

الفرع الثاني: المراد بجريمة التستر التجاري

**المطلب الثاني: أركان جريمة التستر التجاري**

**المطلب الثالث: الاثار السلبية لجريمة التستر والحد منها**

الفرع الأول: أسباب انتشار ظاهرة التستر.

الفرع الثاني: طرق الحد من جريمة التستر التجاري.

**المطلب الرابع: العقوبات المقررة في نظام التستر التجاري**

الفرع الأول: العقوبات الأصلية.

الفرع الثاني: العقوبات التكميلية.

**- الخاتمة وتتمثل في:**

أ- النتائج ب - التوصيات

## المطلب الأول

## ماهية التستر التجاري

نتناول في هذا المبحث التعريف بالتستر التجاري في اللغة والاصطلاح وفي النظام السعودي

### الفرع الأول

### التعريف بجريمة التستر التجاري

التستر في اللغة: جاء التستر في اللغة بمعنى الإخفاء والتغطية، وأصله من التستر

(السين والتاء والراء: كلمة تدل على الغطاء، تقول: سترت الشيء ستراً، والسترة: ما استترت به كائنا ما كان وكذلك الستار)

التستر بالفتح: مصدر سترتُ الشيء أستره إذا غطيته فاستتر ويقال تستر أي تغطى[١].

التستر في الاصطلاح:التستر على الجاني: منع الجاني من أن يؤخذ منه الحق الذي وجب عليه[٢].

وأما التستر في قانونا فيعرفه نظام التستر التجاري السعودي وفقا لأحكام المادة الثانية بأنه: يقصد بالتستر اتفاق أو ترتيب يُمكِّن من خلاله شخصٌ شخصًا آخر غير سعودي من ممارسة نشاط اقتصادي في المملكة غير مرخص له بممارسته باستخدام الترخيص أو الموافقة الصادرة للمتستر[٣].

ويمكننا تعريف التستر بأنه: وهو قيام شخص بتمكين شخص أجنبي من العمل لحسابه الخاص في نشاط محظور عليه، سواءً كان ذلك عن طريق استعمال اسم الشخص السعودي أو ترخيصه أو سجله التجاري أو بأي طريقة أخرى..

ومن هذه التعريفات يمكن تحديد أطراف التستر التجاري على النحو التالي:

- **أطراف عملية التستر التجاري.**

للتستر التجاري طرفان: متستر ومتستر عليه:

- **الشخص المتستر:** سواء كان مواطناً أو شخصاً أجنبياً": هو من يقوم بالتستر على من يقوم بهذا العمل، وذلك عن طريق إعطاءه تراخيص للقيام بعمل تجاري غير مشروع، ومخالف للأنظمة والقوانين، واستخدام هويته القانونية لتسجيل الشركة أو العملية التجارية وتمثيلها في الأنشطة التجارية، ولا يختلف الأمر سواء كان هذا المتستر فرد طبيعي أو معنوي كالشركات.

---

[١] **الفيروز ابادي، مجد الدين محمد يعقوب، القاموس المحيط، ص ٥٣٠**

[٢] **الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القران، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ، ص٣٩٦.**

[٣] **نظام مكافحة التستر السعودي الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) المادة الثانية.**

(ISSN: 2537 - 0758)

- **المتستر عليه:** هو من يقف وراء العملية التجارية، وهو من يقوم بهذا العمل الغير مشروع ليستطيع الحصول على الربح ولكن بطريقة مخالفة للقانون والأنظمة واللوائح الموضوعة.

ويجب أن يكون هذا العمل المتبع تابعاً للحساب الشخصي الخاص بالمتستر عليه، عن طريق استخدام المستندات والأوراق التابعة للمواطن أو المستثمر الأجنبي، حتى يستطيع القيام بهذه العملية سراً.

- كما أن هناك شركات وكيانات وهمية يتم إنشائها لغرض إجراء العمليات التجارية التسترية، وتكون هذه الشركات ذات وجود قانوني، ولكنها تستخدم لتمويل الأنشطة غير المشروعة أو لتحقيق أهداف غير شرعية.

## الفرع الثاني
## صور التستر التجاري

كما أسلفنا أن التستر التجاري: هو تمكين شخص من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه الشخصي أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري، كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي[٤]، مثاله كأن يتفق مواطن سعودي مع غير السعودي على أن يفتتح الأخير متجرا للكهرباء والسباكة، بحيث يكون المتجر مسجلا باسم المواطن مقابل مبلغ يستلمه شهريا وقدره ١٥الاف ريال، ويقوم غير السعودي بإدارة وتشغيل المتجر وأخذ أرباحه بشكل كامل.

توضيح: يحق لغير السعودي ممارسة أي نشاط تجاري، بشرط أن تكون خاضعة لنظام ورخصة الاستثمار الأجنبي.

---

[٤] **وزارة التجارة: تقرير منجزات وزارة التجارة خلال العام المالي ١٤٢١/١٤٢٢هـ، الرياض، ٢٠٠٢م، ص ١٤٤.**

**ومن خلال ذلك يمكن تحديد صور التستر التجاري فيما يلي:**

**الصورة الأولى:**

قيام شخص سواء كان مواطن سعودي أو مستثمر أجنبي في إنشاء أي نشاط تجاري في السعودية لحسابه الشخصي دون أن يحصل على ترخيص لقيامة بهذا النشاط، وبالتالي يستطيع أي شخص غير سعودي من استخدام هذا الترخيص أو اسمه التجاري.

**الصورة الثانية:**

قيام شخص غير سعودي بالقيام بنشاط تجاري في المملكة أياً كان نوعه على حسابه الشخصي، وهذا النشاط غير مرخص ومصرح بالقيام به، ولكنه يقوم بذلك عن طريق تمكين المستثمر الأجنبي أو المواطن السعودي له.

**الصورة الثالثة:**

أن تقوم شركة أو منشأه بإعطاء الحق للشخص الغير سعودي بالتصرف في المنشأة بشكل مطلق وبطريقة غير قانونية وغير معتمدة، تمكن الشخص الغير سعودي بالتصرف في هذه المنشأة وإعطاءه بعض الصلاحيات لا يتمتع بها إلا المالك أو شركاءه، ومن هذه الصلاحيات تعين المدير أو عزلة أو امتلاكه أوراق وعقود مهمة خاصة بالمنشأة أو توزيع الأرباح، كل ذلك مخالف للأنظمة، ويعتبر تستراً تجارياً.

**الصورة الرابعة:**

أن يتم استخدام حساب بنكي مختلف عن الحساب الخاص بالشركة أو المؤسسة التي تستخدمه في نشاطها التجاري.

## المطلب الثاني
## أركان جريمة التستر التجاري

نتناول أركان جريمة التستر التجاري من خلال بيان الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي.

**أركان الجريمة** هي الأركان التي يجب توافرها في أي جريمة بشكل عام وهي:-

**أولا:** الركن الشرعي، ويقصد بالركن الشرعي لجريمة التستر وجود نص يجرم الفعل قبل وقوعه، وعدم تمتع الفعل بسبب من أسباب الاباحة[٥]، وبما أن النظام السعودي

[٥] **إبراهيم بلعليات، أركان الجريمة وطرق اثباتها، دار الخلدونية، الجزائر، ط١، ٢٠٠٧، ص ٩٤**

(ISSN: 2537 - 0758)

يستمد أنظمته من الكتاب والسنة وهما الحاكمان على جميع الأنظمة بما لا يتعارض معهما[٦]، واستنادا لقوله تعالى (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) [الاسراء:١٥] وأيضا قوله تعالى (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ) [القصص:٥٩]، وهذه القاعدة مفادها أن الأصل في الشريعة الإسلامية هو أن استحقاق العقاب متوقف على سبق الإنذار من قبل وذلك متحقق من خلال المواد النظامية التي تجرم الأفعال في نظام التستر التجاري

**ثانيا:** الركن المادي، ويقصد بالركن المادي، القيام بالنشاط المكون للجريمة، سواء بالمباشرة بعمل غير مشروع، أو الامتناع عن مباشرة عمل مشروع[٧]، ويتضمن الركن المادي مباشرة النشاط الفعلي للمتستر وللمتستر عليه، والفعل الذي يثبت تستره، وأهم عناصر الركن المادي الاتي:

١- النشاط المادي الذي يباشره المتستر والمتستر عليه ويتمثل في السلوك الإيجابي سواء بالاتفاق أو ترتيب يُمكِّن من خلاله شخصٌ شخصًا آخر غير سعودي من ممارسة نشاط اقتصادي في المملكة غير مرخص له بممارسته باستخدام الترخيص أو الموافقة الصادرة للمتستر.

٢- المحل الذي يقع عليه النشاط ويقصد به التجارة القائمة التي تمكن غير السعودي من مزاولتها بطريقة غير رسمية.

**ثالثا:** الركن المعنوي، ويقصد به قيام القصد الجنائي بمعنى قيام المتستر بالتستر مع علمه بأنه يخالف النظام ويعرضه للعقوبة، أي توافر العلم والإرادة للتستر [٨]، ويتمثل الركن المعنوي في الرابطة بين الفاعل (المتستر) والفعل المتستر عليه، أو المستور (جريمة التستر التجاري) أي الغاية من تستر المواطن على تلك الجريمة، من أجل اكتساب عوائد مالية ضئيلة وتعمده عدم الإبلاغ عنها.

---

[٦] **النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رقم (أ/٩٠) تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، المادة السابعة.**

[٧] **عبد المنعم سليمان، النظريات العامة لقانون العقوبات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، ص٢٧٦.**

[٨] **محمد احمد المقصودي، النظام الجنائي والإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، كنده لنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٠م، ص٢١٥**

**وتتمثل الأركان الخاصة بجريمة التستر التجاري فيما يلي:**

**أولا:** المتستر (المواطن أو المستثمر الأجنبي) وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بالتستر على مرتكب الجريمة وذلك بمنحه التراخيص والمستندات التي تخوله القيام بالتجارة أو ممارسة النشاط المهني باسمه بما يخالف الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

**ثانيا:** متستر عليه، وهو الشخص الذي سلك مسلك غير مشروع للتربح سواء بالتجارة أو العمل وذلك بالمخالفة للأنظمة المعمول بها داخل البلاد.

**ثالثا:** النشاط التجاري، أن يكون النشاط للحساب الخاص للمتستر عليه، وهو أن يعمل الوافد لحسابه الشخصي مستخدما اسم ومستندات المواطن أو المستثمر الأجنبي كستار لعمله بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.

## المطلب الثالث

## الآثار السلبية لجريمة التستر والحد منها

نتناول هذا المطلب من خلال فرعين، نتحدث في الفرع الأول عن الاثار السلبية للتستر التجاري على المملكة، ثم نتناول طرق الحد من التستر التجاري في المملكة.

### الفرع الأول

### الاثار السلبية للتستر التجاري على المملكة

تكمن مخاطر التجارة المستترة فى استنزاف عنصرين ينعكسان آثارهما على الاقتصاد الوطني وهما رأس المال والعمل. فرأس المال ينتج عن الارباح الناتجة من التجارة المستترة التى يتم تحويل معظمها الى الخارج وفى اغلب الاحيان ينتهج الوافد اقصى عمليات تعظيم الارباح على حساب المستهلك المواطن. اما العمل فيكمن فى ان الوافد هو مالك المشروع ويسعى الى توظيف عمالة وافدة مثله، مما لها آثارها السلبية على سوق العمل فى المملكة وأيضا من الاثار الاقتصادية يتسبب التستر التجاري بدرجة كبيرة في افشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة، والتي من اهمها مؤشرات الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي هناك تأثير سلبي بالغ على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد، فزيادة الانشطة المختلفة في اطار معاملات التستر التجاري يؤدي الى زيادة الطلب على النقود ويصبح احد الدوافع الاساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على فعالية السياسة النقدية. وايضا اغلب الارباح الناجمة عن

(ISSN: 2537 - 0758)

التستر تحول الى خارج المملكة بالإضافة الى إضعاف الكفاءة الاقتصادية، والاخلال بتوزيع الموارد المنافسة الغير مشروعة للمواطنين، ولاسيما اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أضف الى ذلك زيادة حالات الغش التجاري[٩].

## الفرع الثاني
## طرق الحد من ظاهرة التستر التجاري
## في المملكة العربية السعودية

لا بد من أن تتكاتف جهود الدولة والمواطنين للقضاء على هذه الظاهرة، وعدم الاعتماد على طرف دون الآخر، فالمسئولية وطنية والهدف واحد وهو راحة وأمن كل من يقيم على هذه الأرض الطيبة، كما أنه ليس من العدل تحميل وجود هذه الظاهرة على جهة بعينها، فيجب تكاتف كافة الجهات ذات العلاقة، وتكوين فريق عمل مشترك منهم، كمقام الإمارة والجوازات والشرطة ومكتب العمل بكل منطقة، وغيرها من الجهات، لوضع تصور وخطط قصيرة وطويلة المدى تتركز بالدرجة الأولى على رفع درجة الوعي والتثقيف لدى المواطن والمقيم، وتعميق مفهوم الآثار السلبية لهذه الظاهرة. أيضا مساهمة المواطن السعودي في مكافحة ظاهرة التستر وذلك بالامتناع عن ممارسته، باعتباره ركن أساسي في مكافحة هذه الجريمة وإبلاغ الجهات المعنية عن حالات التستر ومساعدة أعضاء اللجان في إثبات هذه الحالات، وذلك انطلاقاً من روح المواطنة الصالحة في عدم المتاجرة بالهوية الوطنية مقابل مبالغ زهيدة، وحرصاً منه في ممارسة العمل بنفسه وجني ثماره، وتعود أهمية دور المواطن في مكافحة هذه الظاهرة إذا ما علمنا أن المواطن والاقتصاد الوطني هما الهدفين الذي يسعى نظام مكافحة التستر لحمايته. إلزام جميع الشركات والمؤسسات والأسواق التجارية بمختلف أنشطتها بعدم استخدام غير السعوديين في الوظائف الإدارية والم الية والمساندة ووظائف العمليات بما في ذلك وظائف أعمال المحاسبة، وغيرها من الوظائف التي يتوفر لشغلها عمالة سعودية ترشيد استقدام العمالة الأجنبية وتوحيد جهات الاستقدام مع دراسة إمكانية قصر الاستقدام على المشروعات الإنشائية والخدمية وأعمال الصيانة والنظافة التي يتطلبها برامج ومشاريع التنمية والتي لا يتوفر لشغلها مواطنين سعوديين قصر العمل في محلات بيع مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات بيع قطع غيار السيارات

[٩] غرفة الشرقية، التستر التجاري واثره اقتصاديا واجتماعيا على المملكة، ٢٠١٠م، ص ٣.

وغيرها على السعوديين وعدم السماح للعمالة الوافدة بممارستها وإلزام أصحاب هذه المحلات بمباشرة العمل بأنفسهم مع تكليفهم بوضع أسماء وبيانات العاملين في المحل وصورهم ورخص العمل الصادرة منهم. تعديل التكييف القانوني للتستر التجاري بتشديد العقوبة للحد منها، والقضاء عليها وردع كل من يفكر بالقيام بها سواء من المواطنين أو المقيمين، ومنح أعضاء لجان مكافحة التستر صلاحيات أكبر وأوسع لملاحقة المتسترين والقضاء على هذه الظاهرة.

## المطلب الرابع
## العقوبات المقررة لجريمة التستر التجاري

رتب المنظم السعودي على قيام جريمة التستر التجاري بتوافر أركانها عدة عقوبات بعضها عقوبات أصلية والبعض الأخر عقوبات تكميلية نعرض لهما من خلال فرعين على النحو التالي:

### الفرع الأول
### العقوبات الاصلية

العقوبات الأصلية، هي العقوبة التي تقرر لفاعل الجريمة ويتعين على أن ينص عليها الحكم صراحة محدد لتلك العقوبة، وقد نصت المادة التاسعة من نظام مكافحة التستر على أنه يعاقب كل من يرتكب أيًّا من الجرائم المنصوص عليها في النظام بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات وبغرامة لا تزيد على (خمسة) ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، على أن يراعى عند تحديد العقوبة: حجم النشاط الاقتصادي محل الجريمة، وإيراداته، ومدة مزاولة النشاط، والآثار المترتبة على الجريمة.

وقد نصت ذات المادة على أنه تضاعف في حالة العود العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في النظام، ويعد عائدًا كل من ارتكب أيًّا من الجرائم المحكوم عليه فيها بحكم نهائي؛ خلال (ثلاث) سنوات من تاريخ الحكم عليه.

وكما للمحكمة الجزائية تخفيف العقوبات المنصوص عليها في النظام، إذا بادر المتهم بعد علم الوزارة عن وقوع الجريمة– بتقديم دليل أو معلومة لم يكن من المستطاع الحصول عليها بطريق آخر واستند إليها لإثبات الجريمة[١٠].

---

[١٠] **نظام مكافحة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ بالمرسوم الملكي رقم (م/٤).**

(ISSN: 2537 - 0758)

## الفرع الثاني
## العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية، هي العقوبة التي تضاف للعقوبة الأصلية بهدف الحصول علي مزيد من الردع والإصلاح وكذلك بهدف الوقاية مستقبلا من الجريمة، وقد نصت المادة العاشرة من نظام مكافحة التستر السعودي على أنه تصادر بحكم قضائي المتحصلات بصرف النظر عمّا إذا كانت في حيازة أو ملكية المدان أو أي طرف آخر. وأيضا نصت المادة الحادية عشر من ذات النظام على أنه يضمَّن الحكم- الصادر بإدانة من يرتكب أيًّا من الجريمتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و(ب) من المادة (الثالثة) من النظام وإيقاع العقوبة بحقه- النص على نشر ملخصه، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية. وتنشر الوزارة ملخص الحكم النهائي في الوسيلة التي تراها مناسبة.

كما يترتب على الحكم بإدانة غير السعودي بارتكاب أيّ من الجرائم -المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من النظام- إبعاده عن المملكة ومنعه من دخولها وفقًا للأنظمة والقواعد ذات العلاقة وما تحدده اللائحة، وذلك بعد تنفيذ الحكم القضائي في حقه وأداء ما عليه من رسوم وضرائب والتزامات أخرى وفقًا لما تقرره المحكمة الجزائية. وقد نصت المادة الثانية عشر من نظام مكافحة التستر التجاري على أنه يترتب على الإدانة بارتكاب الجريمة حل المنشأة محل الجريمة، وإلغاء الترخيص والموافقة الصادرة لها على ممارسة النشاط، وشطب السجل التجاري للمدان، ما لم ترَ المحكمة الجزائية خلاف ذلك. وأيضا منع المدان من ممارسة النشاط الاقتصادي محل الجريمة وأي عمل تجاري آخر لمدة (خمس) سنوات تبدأ من تاريخ اكتساب الحكم الصفة النهائية.

## الخاتمة

الحمدلله وكفى، والصلاة على نبيه المصطفى، محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين.

**من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نجملها على النحو التالي:**

**النتائج**:-

١- أن التستر التجاري حسب نظام مكافحة التستر هو: تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه الشخصي أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه

ممارسته أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري، كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي

٢- للتستر التجاري ثلاثة أركان وهي: المتستر (المواطن أو المستثمر الأجنبي) وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بالتستر على مرتكب الجريمة وذلك بمنحه التراخيص والمستندات التي تخوله القيام بالتجارة أو ممارسة النشاط المهني باسمه بما يخالف الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الشأن. وأيضا متستر عليه (الوافد) وهو الشخص الذي سلك مسلك غير مشروع للتربح سواء بالتجارة أو العمل وذلك بالمخالفة للأنظمة المعمول بها داخل البلاد و اخيرا النشاط التجاري وهو أن يعمل الوافد لحسابه الشخصي مستخدما اسم ومستندات المواطن أو المستثمر الأجنبي كستار لعمله بالمخالفة للأنظمة والتعليمات.

٣- نص نظام مكافحة التستر على عقوبة الحبس والغرامة المالية كعقوبتين أصليتين، وعقوبات أخرى تكميلية، منها نشر منطوق الحكم، وشطب السجل التجاري، وإلغاء الترخيص، وتصفية الأعمال الخاصة بأعمال المحل المخالف، بالإضافة الى ابعاد غير السعودي عن المملكة، وعدم السماح بعودته إليها.

**التوصيات**.

١- أوصي باحتضان المواطن وتثقيفه بعدم التستر التجاري والامتناع عن ممارسة الأنشطة التجارية التي تديرها عمالة أجنبية، وإبلاغ الجهات المعنية عما يعلمه من حالات التستر التجاري.

٢- أوصي بتفعيل دور البنك المركزي بشكل قوي في تشديد الرقابة على الحسابات التجارية في المملكة والتعاون مع الجهات المعنية للقضاء على هذه الجريمة.

٣- على وزارة التجارة إقامة المزيد من الدورات التدريبية والقانونية للجان مكافحة التستر التجاري في الكشف عنه ومكافحته.

٤- إنشاء مؤسسة مخصصة في دعم الشباب السعودي في تأسيس النشاطات التجارية وتدريبهم وتقديم المشورة لهم في الأنشطة التجارية.

(ISSN: 2537 - 0758)

# المراجع


١- الفيروز ابادي، مجد الدين محمد يعقوب، القاموس المحيط.

٢- الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القران، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دمشق، دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ.

٣- نظام مكافحة التستر السعودي الصادر بتاريخ ١٤٤٢/١/١هـ بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) المادة الثانية.

٤- وزارة التجارة: تقرير منجزات وزارة التجارة خلال العام المالي ١٤٢٢/١٤٢١هـ، الرياض، ٢٠٠٢م.

٥- إبراهيم بلعليات، أركان الجريمة وطرق اثباتها، دار الخلدونية، الجزائر، ط١، ٢٠٠٧.

٦- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رقم (أ/٩٠) تاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، المادة السابعة.

٧- عبد المنعم سليمان، النظريات العامة لقانون العقوبات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٨- محمد احمد المقصودي، النظام الجنائي والإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية، كنده لنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٠م.

٩- بحث علمي صادر من غرفة الشرقية، التستر التجاري واثره اقتصاديا واجتماعيا على المملكة، ٢٠١٠م.

١٠- المسؤلية الجنائية للمستثمر الوطني عن جريمة التستر التجاري في النظام السعودي والقانون الاماراتي دراسة مقارنة، اعداد أحلام بنت حمدان الجبل، ١٤٣٩هـ، بحث علمي، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

١١- خلف بن سليمان بن صالح النمري، الجرائم الاقتصادية واثرها على الاقتصار الإسلامي، ١٤٢٠هـ.

١٢- د. عبد الرؤف مهدي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ١٩٧٦م.